العلـة النحويـة فـي كتـب أسـرار النـحـو

دراسة في المفهوم والمنـهج

م.د. جاسم صادق غالب

جـامعة البصرة / كلية الآداب / قسم اللغة العربيـة

الملخص

لقد شغل موضوع العلة النحوية واسرار النحو العربي جانباً من الفكر اللغوي عند العرب ، فعمل مفكرو اللغة العربية على بيان تلك الاسرار التي تعني عند بعض منهم المستغلق والمكتوم من المسائل الغامضة والخفية ، واختار آخرون مفهوم السر للدلالة على العلة ، وفضل الآخر جعل لفظ السر دليلاً على الخلاف النحوي . وفضل قسم اختيار لفظ الاسرار للدلالة على العامل والمعمول والعمل ، والثلاثة تعني عنده الإعراب .

ثم جعل المفكرون منهجاً خاصاً بهم لبيان تلك الاسرار . لكن هذا المنهج وذاك الاختيار والتفضيل لم يخلوا من مآخذ آثر بحث (العلة النحوية في كتب اسرار النحو دراسة في المفهوم والمنهج) ذكر قسمناً منها .

المقدمة

يحاول هذا البحث مقاربة العلة النحوية في كتب اسرار النحو من خلال دراسة مفهوم العلة والمنهج المتبع في بيانها ؛ ومن ثم فإن البحث مقسم على مبحثين :

يحتوي المبحث الأول دراسة مفهوم العلة النحوية في كتب اسرار النحو الاربعة (المخترع في إذاعة اسرار النحو للأعلم الشنتمري ، وكتاب اسرار العربية للأنباري ، واسرار النحو لابن كمال باشا ، وإظهار الاسرار في النحو للبركوي). ومن خلاله نوضح المراد من هذا المفهوم عند المصنفين.

أما المبحث الثاني ، فيتناول المنهج المتبع في البحث عن العلة النحوية عند الكتب الاربعة .

وفي كلا المبحثين يسعى الباحث الى تناول الدراسة من خلال التطبيق الذي تناوله المصنفون ، فيوضح المراد من مفهوم العلة النحوية والمنهج المتبع في بيانها من كلمات المصنفين وتطبيقاتهم

مدخل

يبدأ البحث ببيان معنى الأسرار في اللغة ؛ لأنّ هذا المفهوم يرتبط بموضوع البحث (العلة النحوية) وقبل بيان العلاقة بينهما لابدّ من أنْ نتعرّف على حقيقة الأسرار في اللغة أولاً ثم في الاصطلاح ثانياً وعلى النحو الآتي :

الأسرار لغةً

الأسرار في اللغة من الأضداد من الفعل ((أسررتُ الشيء : أظهرته ، و أسررته : كتمته ... وجمع السرّ أسرار))(١). و((السرّ : الذي يكتم ، والجمع الأسرار. والسريرة مثله ، والجمع السرائر))(٢). ومن مصاديق السرّ((الذَّكَرُ... والأَصل ... والخالص من كلّ شيء ...و سِرُّ النسَبِ : مَحْضُه وأَفضلُه ... والسِّرُّ من كلّ شيء : الخالِصُ بَيِّنُ السَّرارةِ))(٣) .

يتضح من المعجم أنّ الأسرار جمع مفردها سرٌّ ، ويدلّ على ما يُكتم ، وما يُعلن. وله جملة من المصاديق منها : الذّكر والأصل والخالص والمحض والأفضل.

الأسرار اصطلاحاً

معنى الأسرار في الاصطلاح النحوي نحصل عليه من الكتب النحوية التي ذكرت هذا المفهوم ، فقد نصّ عليه السهيليّ (ت٥٨١هـ) قائلاً((فإذا كانت صناعة الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب ، لا يتولّج فيها إلا من أبوابه ... فواجب على الناشئين تحصيل أصولها ، وحتم على الشادين البحث عن أسرارها وتعليلها ... وقد عزم لي بعد طول من الزّمان ... على جمع نبذ من نتائج الفكر ... معظمها من علل النحو اللطيفة ، وأسرار هذه اللغة الشريفة))(٤) .

يبدو من كلامه أنّ الأسرار هي العلل النحوية بدليل العطف التفسيري(أسرارها وتعليلها) وقوله(علل النحو اللطيفة وأسرار هذه اللغة الشريفة). والمعنى نفسه عند الزجاجيّ(ت٣٣٧هـ) . فالأسرار هي العلل إذ

قال:((ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو ، ويقول أيّ شيء في النحو يحتاج إلى ذكره ، فلا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ... وهذا الكتاب ينقسم قسمين: القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة والثاني في المسائل المجردة))(٥) . وقد يُفهم أنّ الأسرار هي المستغلق والمكتوم من المسائل الغامضة والخفية في النحو من قوله:((وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول))(٦) .

ولكنّ مطالعة الكتاب تكشف أنّ الأسرار هي العلل النحوية التي تمحور كتابه حولها. ونجد أنّ الأسرار – عند الأعلم الشنتمريّ(ت٤٧٦هـ) – تعني المخفي من النحو وحقائقه والمتشابه والمتباين فيه. وذلك صريح كلامه((نريد ... أنْ نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو ، وتجلية وجوه حقائقه ، وإذاعة مطوي سرائره ، وتبيين مضارعه من متباينه وتمييز مماثله من متضاده ، ونضع ذلك على غير رتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة ؛ لأنّ غرضه ليس من أغراضها ... وهذا الكتاب يشتمل كلّ مقالة منها على فصول في الاسم والفعل وحرف المعنى))(٧). ويشتغل مصطلح(أسرار العربية) عند الأنباريّ في دائرة الخلاف النحوي بين النحويين والدليل عليه قوله : ((ذكرتُ في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصحّحت ما ذهبتُ إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل))(٨). ويقصد المؤلف بالأسرار العلل النحوية والأسباب الكامنة وراء الموضوعات والمسائل والظواهر النحوية.

أما كتاب أسرار النحو لابن كمال باشا فلم يضع له المؤلف مقدمة يُبيّن فيها معنى عنوان كتابه. وقد أشار المحقّق إلى إشكالية عنوانه((يطالعنا ابن كمال بعنوان دقيق لكتابه هو(أسرار النحو) ولكننا عندما نقلّب صفحاته – بحثنا عن تلك الأسرار– ما نلبث أنْ نقف ونتساءل اين أسرار النحو؟ بل لا نجد ذكراً حتى لكلمة سرّ! وإذا ما انتهينا من قراءة الكتاب ، فإننا نتركه وكأننا قد قرأنا كتاب المقرّب أو المفصل ، أو إنْ شئتَ فقل: قد قرأنا أيّ كتاب نحوي آخر من كتب النحو المتون))(٩). ويمكن أن نقول : إنّ الأسرار عند ابن كمال باشا هي نظرية العمل النحوي.

ويأتي كتاب إظهار الأسرار ليركّز على نظرية العمل ، ويبني مصنفه فصوله على مكوناتها الثلاثة العامل والمعمول والعمل((فهذه رسالة فيما يحتاج إليه كلّ معرِب أشدّ احتياج ، وهو ثلاثة أشياء : العامل

والمعمول والعمل ؛ أي :الإعراب))(١٠). وهذا يعني أنّ الأسرار عنده هي نظرية العمل النحوي ، فهو متفق مع ابن كمال.

المبحث الأول : مفهوم العلة النحوية في كتب أسرار النحو

عنوان الكتاب (أي كتاب) مفهوم عام يشمل محتوى الكتاب حتى يكون التفكير النحوي صحيحاً منذ بداية الدرس النحوي في تحديد مصطلحاته ثم توليد قضاياه ؛ لتأتي نتائجه صادقة.

أولاً – المخترع في إذاعة سرائر النحو– أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري(٤١٠ –٤٧٦هـ).

نحاول أنْ نفكّك عنوان هذا الكتاب إلى مكوناته اللغوية وهي :

(المُخْتَرَع) وهذه صيغة اسم المفعول التي تدلّ على الجديد الذي لم يذكره نحويّ قبله ، ونصّ على هذا المعنى المؤلف بقوله:((نريد بحمد الله وطوله أنْ نخترع كتاباً في كشف غوامض النحو))(١١) وهذا الكلام يعني أنّ الكتاب مخترع من المؤلِّف ، و هذا الجزء من العنوان نرصد مصاديقه في هذا الاختراع المدّعى ، ومن مظاهر الابتداع في الكتاب التي صرّح الشنتمريّ باختراعها مثل علة تسمية النون تنويناً هي الفرق بين الزائدة للصرف. والتمكّن وبين النون الأصلية والزائدة للإلحاق. وهو تعليل مخترع(١٢)، وعلة صرف (سَلْمَان) ومؤنثه (سَلْمَى) بمنزلة (سَكْرَان سَكْرَى) هي أنّهما اسمان علمان. ولم يطّرد في (مروان وعثمان) بخلاف (سكران وسكرى) فهما صفتان نكرتان يطّردان في (غضبان وعطشان) وغيرهما فلهما مؤنث على وزن فعْلى. وهي علة لم ينبّه عليها أحد قبل الشنتمري(١٣)، وعلة بناء(أينَ) هي تضمنها معنى حرف الشرط أو حرف الاستفهام وبنيت على الفتح ؛ لأنّها حركة الظرف في الأصل وهي حركة خفيفة وهو رأي جديد((فما أعلم أحداً فسّر هذه السماء قبلنا هذا التفسير))(١٤) وعلة رفع الفاعل ؛ لأنّه متحدّث عنه فله صدر حديثك ، فيكون أولاً ووجب له أول الإعراب وأقواه وهو الرفع. وهو تعليل بديع حسن(١٥) .

أمّا الجزء الثاني لعنوان الكتاب فهو(سرائر النحو) و(السرائر) هي الأسرار – عند الشنتمريّ – وقد اتّضح أنّها تعني المخفي من النحو وحقائقه والمتشابه والمتباين فيه. وسينتخب البحث فيما يأتي بعض العلل التي ذكرها وهي تمثّل الجديد من الأسرار. و يصدق عليها عنوان الكتاب بشقيه (المخترع) و (السرائر) وهي :

علة المصطلح النحو

يمكن أنْ نحصل على سبب التسمية من السؤال((لم سمّى النحويون ضَرَبَ وسَمِعَ ...أفعالاً))(١٦)، وجوابه((حملهم على تسمية هذه الأمثلة أفعالاً كونها دالة على الحركات التي هي الأفعال في الحقيقة ؛ وذلك أنّ قولك ضرب دال على الضرب والضرب فعل... فلما دلّ عليه المثال المشتق منه سمّوه باسمه))(١٧).

علة التعدية

الفعل يصل إلى المفعول به بذاته ؛ لقوة دلالته على المفعول به ولزومه له من طريق المعنى والفعل الآخر يصل إلى المفعول به بواسطة لضعف دلالته على المفعول به(١٨) .

علة العمل

ذكر الشنتمري فصلاً (في تبيان العلة المخرجة بعض الأفعال إلى بعض في العمل) (١٩) كان وأخواتها وعلمت وأخواتها ومات وأخواتها لاتعمل رفعاً ولا نصباً لعدم دلالتها على فعل أحدثه الفاعل في ذاته ولا في غيره ، فهي عبارة عما جعل في الشيء من موت أو حياة وما يقوم في النفس من شك أو يقين ... فهي أفعال مجازية. ولكن تعلقها بمعنى الزمان ودلالتها على أسماء(٢٠). محدّث عنها كما في الأفعال الحقيقية هي العلة في عملها(٢١) .

علة الإعراب

إعراب الفعل المضارع ؛ لعلة الفرعية فالاسم أصل والفعل فرعه فشبّه به في الإعراب(٢٢) .

علة البناء

الفعل الماضي يجب أنْ يبنى لعدم مضارعته الاسم أيْ(لا تدخله الحروف الزوائد ولا يدل على زمانين)(٢٣) .

علة عدم التصرف

فعل التعجب القياسي يلزم حالة واحدة لعلة تضمّنه معنى التعجب ولم يكن فيه في الأصل ولزومه هذه الصيغة دلالة على خروجه عن أصله إلى التعجب وصار دالاً على معنى في غيره مثل الحرف. فلم يتصرف مثل الحرف (٢٤) . والعلة الثانية وجب أنْ يكون لفظ فعل التعجب على أخف الأبنية وأشبهها بحروف المعاني في البناء وهو الفعل الماضي(٢٥) .

علة منع الصرف

وهي التعريف والتأنيث والعجمة ومشابهة الفعل والنقل والصفة والعدل والجمع وغيرها من علل الممنوع من الصرف وهي علل مانعة ؛ لأنها فرعية داخلة على الأصل (٢٦) .

علة الاختصاص

اختص التصغير بالأسماء لمشابهته النعت مثل : عُبَيْد بمعنى عبْد حقير . والنعت لازم للاسم لذلك لزم التصغير الاسم لعلة الشبه بين التصغير والنعت(٢٧) .

علة عدم حذف حرف النداء

لا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الله إلا بتعويضه بحرف الميم وعلة ذلك لرفع اللبس بين النداء والخبر(٢٨) .

إن الذي تقدم لا يعني أن الشنتمري قد أوفى بالعهد الذي قطعه على نفسه عندما قرر الإتيان بما أخترعه هو ، و يمكن الاستدلال على تناقض كلام المؤلف من كلامه نفسه. فهو يعترف بأنّ بعض العلل قد اخترعها وليس كلّها. ففي إعراب الأسماء الخمسة قال((فإنّ أكثره مخترع))(٢٩). وفي حديثه عن الأزمنة((ثلاثة : زمان ماض ، وزمان حاضر ، وزمان مستقبل ... فقف على هذا وتدبّره فإنّ أكثر علله مخترعة))(٣٠) وكذلك علل الظروف ، قال عنها: ((فإنّه لطيف حسن وأكثره مخترع بحمد الله))(٣١) ، فهذا يعني أنّ بعض العلل التي ذكرها ليست بمخترعة بل ذكرها النحويون ، فتكون خارجة عن عنوان كتابه ومنهجه الذي تبنّاه في مقدمته التي ادعى أنْ يقتصر البحث النحوي على الأسرار التي ادّعى أنّه اخترعها. ولكنّه لم يلتزم بذلك ، ولم يجعلنا نطمئن بقوله السابق. والأمر لا يتعلق بالاختراع فقط ، بل يمتد الى العلة أيضاً ، ويمكن توضيح ذلك ببعدين :

١- غياب العلة في بعض الوارد

أبنية التصغير ذكر أبنية التصغير الثلاث فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل. ولم يُصرّح بعلله (٣٢) وذكر أبنية جمع التكسير للقلة وللكثرة من غير أنْ يشير إلى عللها في حين ذكر علة دلالة جمع المذكر السالم على القليل لمضارعته للمثنى في اللفظ والتركيب(٣٣) .

٢- ادعاء علة عمل الفعل

يرى أنّ الفعل هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به لدلالة الفعل عليهما كدلالة قام على فاعله ، ودلالة علم على فاعله ومفعوله(٣٤) وهذه الرؤية ليست صحيحة ؛ لأنّ الألفاظ لا تعمل في الواقع اللغوي ، فنسب العمل إليها نسبة مجازية اعتبارية لا تصمد أمام الرؤية العقلية التي يؤمن بها الشنتمريّ نفسه ، فهو يرى أنّ علامات الإعراب من عمل المتكلّم((لما احتاجوا إلى الإعراب الذي هو بيان المعاني بعضها من بعض وضعوا له دلائل من الحركات الثلاث أو من الأحرف الثلاثة المأخوذة منها الحركات))(٣٥) فإذا ثبت أنّ الواضع هو المتكلّم ثبت بالنتيجة أنّه هو العامل الحقيقي لوجود العمل وليس الألفاظ. فهذه العلة مجازية ومع هذا صارت أصلاً يُقاس عليها في إيجاد علة أخرى. وهي أنّ الأفعال المجازية مثل مات وحيي وكان وأصبح((قولك : مات الشيء ، وحيي الشيء ... وكذلك سقط الحائط ، وانحنى العود ... فهذا النوع لا يتجاوز اسماً واحداً يرفعه ؛ لأنّه حديث عنه))(٣٦) وهذه الأفعال المجازية قد((حُملتْ في رفع ما بعدها ونصبه وتسميته فاعلاً أومفعولاً محمل الأفعال الحقيقية))(٣٧) .

ثانياً – كتاب أسرار العربية – أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد الأنباريّ(٥١٣-٥٧٧هـ).

يقصد الأنباريّ – كما تقدّم – بالأسرار العلل النحوية والأسباب الكامنة وراء الموضوعات والمسائل والظواهر النحوية واللغوية ، ويمكن أنْ نحدّدها بالعلل الآتية في ضوء علاقتها بالنحو العربي :

علة المصطلح

يمثّل المصطلح مدخلاً معرفياً لفهم الأبواب النحوية والأنباريّ يحدّد مصطلحات في بداية الباب النحوي. وهو لا يكتفي في كثير من مصطلحاته بتعريفها إذ يبحث عن علة التسمية ؛ لتكون أساساً يرسّخ المفهوم المراد بيانه ، ونجد ذلك في تسمية الاسم(٣٨) وفي تسمية الفعل(٣٩) وفي تسمية الحرف (٤٠) وفي تسمية الإعراب والبناء (٤١) وفي تسمية المنقوص (٤٢) والمقصور((وسمّي مقصوراً ؛ لأنّ حركات

الإعراب قصرتْ عنه. أي : حبستْ والقصر الحبس))(٤٣) وفي تسمية جمع التكسير (٤٤) وفي تسمية الظرف ظرفاً ((لأنّه لما كان محلاً للأفعال سمّي ظرفاً ، تشبيهاً بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها))(٤٥) وفي تسمية أسماء الصلات(الموصولة)(٤٦) .

علة الاشتقاق

ذكر مجموعة من العلل الدالة على اشتقاق الفعل من المصدر عند البصريين واشتقاق المصدر من الفعل عند الكوفيين وصوب رأي البصريين (٤٧) .

علة التقسيم

يذكر الأنباريّ أقسام المفهوم النحوي ثم يأتي ببيان السبب في هذه القسمة وانحصارها في هذه الأقسام مثل علة أقسام الكلام الاسم والفعل والحرف قائلاً((لأنّا وجدنا هذه الأقسام يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويُتوهم في الخيال ، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي شيء لا يمكن التعبير عنه))(٤٨).

ويدخل في أسباب القسمة تلك العلل التي اتخذتُ أساساً في دخول بعض الألفاظ تحت أحد الأقسام الثلاثة مثل اسمية نعم وبئس وفعليتهما(٤٩) وفعلية كان وأخواتها وحرفيتها (٥٠) .

علة تنكير الحال

وهي كون الحال يجري مجرى الصفة للفعل ، والفعل نكرة فيجب أنْ يكون وصفه نكرةً فقولك : (جاء راكباً) دلّ على مجيء موصوف بركوب (٥١) وكذلك التمييز نكرة لشبهه بالحال في تبيين ما قبله(٥٢) .

علة العمل

سبب رفع كان وأخواتها الاسم ونصب الخبر هو الشبه((بالأفعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول)) (٥٣) .

علة التقديم والتأخير

جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها لعلة الشبه بين خبرها والمفعول. وشبه اسمها بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك شبيهه وهو خبرها (٥٤) .

علة جواز العطف

يجوز العطف على موضع ((إنّ ولكنّ) دون أخواتهما؛ ((لأنّهما لم يغيّرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف ؛ لأنّها غيّرت معنى الابتداء ، لأنّ كأنّ أفادت التشبيه ، وليت أفادت معنى التمني ، ولعل معنى الترجي)) (٥٥).

علة التكرير

يسميه الأنباري بوجه التكرير في التحذير(الأسد الأسد) وهو السبب إذا ((أرادوا أنْ يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل ...((احذر)) ولهذا إذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل))(٥٦) .

علة التعدي

السبب وراء تعدي الفعل اللازم إلى المفعول لأجله هو((أنّ العاقل لمّا كان لا يفعل شيئاً إلا لعلة وهي علة الفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه ، فلمّا كان دلالة عليه تعدّى إليه))(٥٧).

لقد أوضحنا فيما تقدم مفهوم السر والعلة في كتاب اسرار العربية ، وهنا نسأل : هل ينطبق على المحتوى الداخلي للكتاب ؟.

الجواب : أنّ في الكتاب كثيراً من الموضوعات والمسائل التي لا علاقة لها بعنوانه ، وكان على الأنباريّ أنْ يلتفت إلى دقة الاصطلاح النحوي الذي يتداوله في الدرس النحوي حتى يحصل على المعنى الدقيق الذي يقرّب المعارف اللغوية من غير لبس ، فحين نحلّل (أسرار العربية) نجده مركباً ناقصاً من (أسرار) و(العربية) وهذه الإضافة تفيد تعريف لفظ أسرار فيكون المعنى الأسرار الموجودة في العربية أي عللها.

والكتاب يتضمن كثيراً من الأسرار التي تدلّ على تفكير عميق في اللغة وخصائصها ، ولكن هناك الكثير ايضاً من القضايا التي تخلو من الأسرار وكان على الأنباريّ ألّا يتطرّق إليها ؛ لأنّها خارجة عن موضوع الكتاب ، ومن ذلك ما يأتي :

التعريفات

التعريف أمر ضروري لمعرفة المفاهيم النحوية ، ولكن عندما يرتبط بعنوان الكتاب(الأسرار) فيجب أنْ يبحث التعريف من جهة علله حتى يكون مرتبطاً بالعنوان ، وقد بحث الأنباريّ علة التعريفات في بعض الموارد مثل تعريف الاسم المعرب. فبعد أنْ عرّفه ذكر علة إعرابه(٥٨). وتعريف الظرف مع بيان علة تسميته (٥٩) وغيرهما من التعريفات وأهملها في موارد أُخر ، وبسبب عدم إشارته إلى تلك العلل جعل البحث فيها بعيداً عن العلل النحوية. ومن ذلك تعريف الكلم((اسم جنس واحدته كلمة))(٦٠) ومثله تعريف الكلام(٦١) وتعريف الفاعل(٦٢) وتعريف الندبة(٦٣)وغيرها. فالبحث العلمي يوجب أنْ يحاول الأنباريّ أنْ يجد عللاً لهذه التعريفات كما ذكر علل التعريفات الأُخر أو لا يُعرّفها إنْ لم تكن لها علل كما تجاوز تعريف بعض المفاهيم النحوية فهو لم يعرّف الخبر(٦٤) والتعجب (٦٥) والإغراء(٦٦) وغيرها.

أقسام المفهوم النحوي

بعد أن يعرّف المفهوم النحوي تأتي النوبة إلى قسمته على أقسامه ، وينبغي أنْ يعلل الدرس النحوي هذه الأقسام حتى تتصل بعنوان الكتاب كما علّل اقسام الكلام الاسم والفعل والحرف(٦٧)، ونجد القسمة النحوية في موارد كثيرة من الكتاب خالية من عللها. وبهذا تكون هذا الأقسام من البحث الاستطرادي الذي لا علاقة له بالعلة النحوية ومن ذلك تقسيم خبر المبتدا على مفرد وجملة وتقسيم المفرد على اسم وصفة وتقسيم الجملة على اسمية وفعلية (٦٨) وتقسم الإضافة على ضربين إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى من(٦٩) ،وقسمة التوكيد بتكرير اللفظ وبتوكيد المعنى واقسام البدل : كل من كل وبعض من كل واشتمال وبدل الغلط (٧٠) .

معاني المفاهيم النحوية

وهي دلالة بعض الألفاظ في التركيب وليس المراد منها التعريف النحوي ، مثل معاني حروف الجر كدلالة (في) على الظرفية و(اللام) على الملك والتخصيص و(الباء) للإلصاق و(ربّ) للتقليل(٧١) ودلالات حروف العطف مثل (الفاء) للترتيب والتعقيب و(ثم) الترتيب والتراخي و(أو) للشك والتخيير والإباحة وغيرها(٧٢) فإنّ توجّه البحث النحوي إلى هذه الدلالة يعمّق النحو العربي ، ويجعله ذا هدف عظيم يخرجه من الدراسة الشكلية المركّزة على الجانب اللفظي ، ولكن التعميق المطلوب في كتب أسرار النحو أن تُذكر

الأسباب الكامنة في هذه الدلالات المفهومة من تلك الالفاظ حتى تترابط الموضوعات كلّها بالمعنى الكلي(العنوان). وهو أمر أساس لم يتحقّق عند الأنباريّ في مثل هذه الموارد.

خلو بعض الأحكام النحوية من عللها

ذكر الأنباريّ جهات المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والرفع والنصب والجر. ولم يكشف العلل الخاصة بكل واحد من وجوه المطابقة(٧٣)ومثله حكم جواز توكيد النكرة توكيداً لفظياً(٧٤) .

غموض العلة

قد تكون العلة التي ينصّ عليها الأنباريّ غير واضحة للقارئ ، وهذه السمة تشكل عيباً وخللاً يؤثر في المنهج الذي يتبنّى بيان العلل النحوية ، كعلة تسمية الحرف ؛لأنّ الحرف في اللغة هو الطرف ((فسمي حرفاً ؛ لأنّه يأتي في طرف الكلام))(٧٥) ولم يُبيّن المقصود بطرف الكلام. ومثله علة استعمال ((لفظ الأمر في التعجب نحو : أحسنْ بزيد! ... إنّما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح))(٧٦) وهو تعليل غير مُبين.

ضعف العلة

لا يقترن الزمان الماضي والمستقبل بنعم وبئس((لأنّ نعم موضوعة لغاية المدح ، وبئس موضوعة لغاية الذم ، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن ؛ لأنّك إنما تمدح أو تذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم . لا بما كان فزال. ولا بما سيكون في المستقبل))(٧٧).

وأما علة عدم تصرف (عسى) فـ((أشبه الحرف ، لأنّه لما كان فيه معنى الطمع أشبه لعل ولعل حرف يتصرف ، فكذلك ما أشبهه))(٧٨) وعلة الشبه المعنوي بين الفعل والحرف علة أحادية الط معنى (ترجيت) ، كما أن الفعل يتضمن معنى مستقلاً بخلاف الحرف الذي يخلو من المعنى المستقل ويحصل على معناه عند التركيب فهو محتاج إلى لفظ آخر يعطيه المعنى والفعل يدلّ على المعنى من غير حاجة إلى لفظ آخر كما في الحرف فالأولى أن يكون الحرف (لعل) يتضمن معنى الفعل (عسى) . وهذا التضمين الصحيح أكده الأنباريّ في باب إنّ وأخواتها حين ذكر علة إعمالها وهي شبهها الفعل من خمسة أوجه أحدها ((أنّ فيها معاني الأفعال ، فمعنى إنّ وأنّ حققتُ ، ومعنى كأنّ شبّهتُ ، ومعنى لكن استدركتُ ، ومعنى ليت تمنّيتُ ومعنى لعل : ترجّيتُ))(٧٩).

ثالثاً – أسرار النحو – شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ).

هذا الكتاب لم يضع له المؤلِّف مقدّمة تسلط الضوء على معنى كتابه. وتبيّن أنّ الأسرار – في تحديد اصطلاح الأسرار–عنده هي نظرية العمل النحوي ومكوناتها ، ولعلّ من المناسب أنْ نذكر أبرز العلل النحوية التي ظهرت في العامل والمعمول والعمل التي تمثّل الأمثلة الأوضح لعنوان الكتاب ، ومنها ما يأتي :

علة المصطلح

حروف الجرّ سبب تسميتها هذه ((لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأنّ عملها الجرّ وحروف الإضافة ؛ لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليها))(٨٠).

علة التقسيم

(عسى) فعل ماضٍ والدليل اتصال الضمائر به واستبعد كون(عسى) حرفا (٨١).

علة التقديم والتأخير

الأصل في الرتبة النحوية الفاعل بعد فعله والسبب هو الفاعل كالجزء من الفعل وهو كالجزء ؛ لأنّ أحدهما لا يفيد بدون الآخرويجب تقديم الفاعل عندما يأتي المفعول به بعد إلا (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً) لعلة عدم انقلاب الحصر المراد في الجملة(٨٢).

علة النيابة

الظرف لا يقوم مقام الفاعل عند البناء للمجهول في الفعل اللازم مثل(ذات مرة) ؛ لأنّه يرتفع لو أقيم وهو منصوب دائماً للزوم الظرفية(٨٣).

علة الحذف

لا يحذف الفاعل بدون فعله والعلة هي لأن ((الفعل عرض لا يقوم بذاته))(٨٤).

يحذف المبتدأ وجوباً عند قطع النعت بالرفع مثل(الحمد لله أهلُ الحمد) أي هو أهل الحمد لعلة العلم أنه في الأصل صفة ولو ظهر المبتدأ لايتضح ذلك(٨٥) . ومن ذلك وجوب حذف ناصب المفعول في التحذير بسبب ضيق الوقت والتحذير يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف مثل إياك والأسدَ(٨٦).

علة الإعراب

العامل سبب للمعاني النحوية والمعاني سبب لحركات الإعراب (٨٧) وعلة إعراب المثنى والملحق به وجمع المذكر والملحق به بالحروف ؛ لأنها فرع المفرد وإعرابها فرع لإعرابه والحروف هي علامة الإعراب(٨٨).

ومن علل الإعراب علة جزم الفعل المضارع ، فأداة الشرط تجزم الفعل المضارع لدخولها على جملتين وتجعلهما بمنزلة جملة واحدة ، فيحصل ثقل لطول الكلام فيؤتى بالسكون للخفة(٨٩).

علة منع الصرف

وهي العدل والوصف والتأنيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والنون زائدة وقبلها ألف ووزن الفعل(٩٠).

علة المطابقة

وجوب المطابق في العدد بين التمييز والمميّز لاتحادهما في المعنى(طاب الزيدان أبوين) و(طاب الزيدون آباءً)(٩١).

علة ترجيح الدلالة النحوية

النكرة قد تكون بدلاً من معرفة فيحسن أن تكون نعتاً ؛((لئلا يكون المقصود بالنسبة أنقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا بالصفة ليكون كالجابر لما فيه من النقص))(٩٢).

علة المنع

الجملة الخبرية تقع وصفاً لنكرة والجملة الإنشائية ((لا تقع صفة ولا صلة ولا خبراً ولا حالاً ؛ لأنّ الجملة الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه))(٩٣).

علة التوكيد

ويسميه فائدة التأكيد ، فالتأكيد اللفظي لإزالة الشكّ عن السامع. والمعنوي بالنفس والعين لدفع توهم السامع المجاز في الكلام(بنى الأمير نفسه المدينة) ارتفع احتمال بناها من أمره به وفائدة التأكيد بالكل وأخوته دفع توهم إرادة البعض(جاء القوم كلّهم) ارتفع احتمال بعض القوم(٩٤).

علة البناء

الاسم يبنى لعلتين :الأولى : فقدان سبب الإعراب وهوالتركيب والثاني مناسبة غير المتمكن والمناسبة لها وجوه منها : تضمن المعنى فأينَ تضمن معنى همزة الاستفهام والشبه . فالمبهمات تشبه الحرف في الإحتياج إلى الصفة والصلة. والوقوع موقعه مثل نزالِ يقع موقع انزلْ. وغيرها من وجوه المناسبة (٩٥).

علة العدول عن أصل البناء

البناء على السكون هو الأصل ويعدل عنه لثلاث علل هي :

الأولى التخلص من التقاء الساكنين كما في هؤلاءِ. والثانية التحرز عن الابتداء بالساكن لفظاً أو حكماً مثل الكاف بمعنى المثل :كَزيد والضمير(الكاف) في :نصركَ. والثالثة عروض البناء كما في المضاف إلى ياء المتكلم يا غلاميَ والمفرد يا زيدُ وغيرهما(٩٦).

علة دخول التاء في الكلام

يسميها أوجه ومنها الفرق بين صفة المذكر والمؤنث ضارب وضاربة. والفرق بين اسم المذكر والمؤنث امرء وامرأة. والفرق بين اسم الجنس والمفرد تمر وتمرة. والمبالغة مثل (علّامة) وغيرها من الأوجه(٩٧) .

علة الاشتقاق

لا يشتق اسم التفضيل من الفعل الدال على لون أو عيب ؛ لأنّ صيغة أفعل منهما تكون صفة نحو أحمر وأعور(٩٨).

علة أصل الباب النحوي

(نعم) هي أصل حروف الجواب(نعم وبلى وأجل وأيْ وإنْ) ((لدخولها على أكثر الكلام ، فهي تدخل على الخبر والاستفهام والإثبات والنفي فتفيد تصديق ما قبلها إثباتاً كان أو نفياً)) (٩٩) .

علة الزيادة السبب في مجيء حروف الزيادة في الكلام للتوسل إلى الفصاحة ولتأكيد المعنى (١٠٠) .

بعد أن تم توضيح مفهوم السر والعلة نود الاشارة الى أن المؤلف لم يذكر كثيراً من علل الموضوعات والاحكام النحوية ، فقد خلت الكثير من التعريفات من بيان عللها كما في تعريف النحو والكلمة (١٠١) والاسم والفعل الحرف(١٠٢) وغيرها.

رابعاً – إظهار الأسرار في النحو – زين الدين محمد بن بير علي بن اسكندر البركويّ الرومي الحنفي (٩٢٩-٩٨١هـ).

هذا الكتاب يركّز على نظرية العمل ، فيذكر العوامل والمعمولات والإعراب. ومن المعلوم أنّ هذه الموضوعات كانت واضحة عند النحويين المتقدمين ، وليس من المناسب أنْ يُطلق عليها(أسرار النحو) في زمن المؤلِّف المتأخر. أما العلل النحوية التي أشار إليها المؤلف فهي قليلة في كتابه ومنها ما يأتي :

علة الاصطلاح

الحروف المشبهة بالفعل سميتْ بهذا الاسم ((لكونها عل ثلاثة أحرف فصاعداً وفتح أواخرها ووجود معنى الفعل في كلّ منها)) (١٠٣) .

علة العمل

الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها للشبه باسم الفاعل بالشروط الواجبة فيه غير الدلالة على الحال والاستقبال(١٠٤).

علة الإعراب

تعرب الأسماء لعلة((توارد المعاني المختلفة عليها ، فإنّها أمور خفية تستدعي علائم ظاهرة لتعرف))(١٠٥) . وتعرب الأفعال لعلة((المشابهة التامة للاسم ، وهي في المضارع فقط ، فإنّه مشابه لاسم الفاعل لفظاً ومعنىً واستعمالاً))(١٠٦).

فالتشابه اللفظي هو الموازنة في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج. والشبه المعنوي هو قبولهما الشيوع والخصوص. فالاسم يفيد الشيوع بلا لام التعريف ، ويتخصّص بدخولها عليه. والمضارع يحتمل الحال والاستقبال عند تجرّده من حروف الحال والاستقبال ويتخصّص بها. والشبه الاستعمالي هو كلاهما يقع صفةً لنكرة(جاءني رجل ضارب أو يضرب)ودخول لام الابتداء عليهما(١٠٧).

المبحث الثاني – منهج دراسة العلة النحوية

منهج الشنتمريّ

يحتوي كتاب المخترع ثلاث مقالات : الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصه. والثانية في حدّ الفعل وفصوله وخواصه. والثالثة في حكم الحرف. وطريقته في كشف العلل أنّه يبدأ بتعريف المفهوم النحوي ثم يتّجه نحو بيان العلة النحوية على شكل :

بنية السؤال والجواب (سؤال ← العلة ↞ جواب)

يُوجد الشنتمري سؤالاً مفترضاً على شكل قضية شرطية ، وفي الإجابة عنه ينتج العلة المناسبة ، فالحركة الذهنية بين السؤال وجوابه قاصدة إنتاج السبب والعلة نحو((فإنْ قيل : أليس قولك : أتيتُ خلافةَ فلان ، وسآتيك مقدم الحاجِّ دالّاً على زمان محصّل ، وليس واحد من هذه الأسماء أسماء زمان في الأصل كما كان أمس وغداً ؟ فالجواب : أنّ هذه الأسماء إنما دلّت على زمان محصّل من حيث كانت توقيتاً للزمان على حدّ قولك : زمان خلافة فلان ، ووقت مقدم الحاجّ ... ثم اختصر لفظ الزمان ، فحذف لعلم السامع ، فقام الموقت له مقامه)) (١٠٨) .

بنية التعليل المباشر (بيان ← العلة)

وهي بنية عامة متداولة في أغلب الخطابات تبدأ بالحديث عن مسالة نحوية لبيانها ، فينتقل الخطاب مباشرة إلى ربط هذا البيان بعلته ، إذ يندرج التعليل في النص بأداة لفظية تعليلية رابطة كاللام . ومثال ذلك ما يتجلّى في التعليل المباشر(الخالي من السؤال والجواب) في بيان علة(أصالة البناء على السكون) في قوله((وهذا هو الأصل في كلّ بناء. وإنّما كان السكون أصلاً ؛ لأنّ الحركة زائدة في الكلمة ، والزيادة تتكلّف لفائدة ما ، فإذا لم تفدنا الحركة في المبني إعراباً يفيدنا معنىً ما فلا حاجة بنا إلى تكلف ما لا يحتاج إليه من الحركة ، والسكون أخفّ من التحريك ، فهو أولى باللزوم منه. وعلة ثانية توجب للمبني السكون في الأصل ، وهي أنّ البناء ضد الإعراب ، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة وجب أن يكون البناء بالسكون ؛ لأنّ السكون ضد الحركة))(١٠٩) .

وكذلك عند حديثه عن الفعل المبني نصّ على علة بنائه قائلاً((وكان حقّ هذا القسم أنْ يُبنى على السكون ؛ لأنّه لم يضارع الاسم كما ضارعه المستقبل والحال ؛ لأنّ الزوائد الأربعة لا تدخله ؛ ولأنّه لا يكون لزمانين كما كان الفعل المضارع ، فقد وجب له البناء لامتناعه من المضارعة))(١١٠) .

الخطاب التعليلي هنا يحلّل مباشرة سبب وجوب بناء الفعل الماضي مستعملاً أداة التعليل(لأنّ) كاشفاً العلة وهي عدم مضارعته(المشابهة) الاسم وهي علة مؤسّسة على علتين أخريين الأولى : هي (عدم دخول حروف المضارعة(أنيتُ) على الماضي) والثانية : يدلّ على زمن واحد وهو الماضي بخلاف دلالة المضارع على الحاضر والمستقبل.

بنية التعليل المباشر والحكم (بيان ← العلة ↞ الحكم)

هذه البنية هي البنية المتقدّمة نفسها مضافاً إليها الحكم الشخصي بأنّ التعليل من اختراع المؤلف. ولم يذكره مَنْ قبله من النحويين نحو قوله ((وأما ما فيه ألف التأنيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ... والعلة في ذلك أنّ التأنيث بالألف غير مركب على التذكير كما كان التأنيث بالهاء مركباً على تذكيره ، ألا ترى أنك تقول : قائم وقائمة ... ولا تقول أحمر وأحمرة ، ولا غضبان وغضبانة ، فبعد هذا البناء الذي هو بالألف عن لفظ الواحد المذكر حيث لم يركب من لفظه ، وصار مختصاً بالمؤنث ... فلما كانت الالف تخرجه عن شبه الواحد المذكر الذي هو اصل وتجعله على غير لفظه ومعناه قامتْ فيه مقام علتين لقوتها ، فتفهّم هذا وتذكّره ، فما أرى أنّ أحداً ذكر ما قلنا))(١١١).

وتظهر هذه البنية المقترنة بالحكم الشخصي الذي يشير إلى عنوان الكتاب(المخترع) في فلسفة بناء (أين) إذ قال((... أما أين فتضمنت معنى الشرط أو الاستفهام ، فبعدت عن أصل الظرف من جهة المعنى ... فبنوها على الحركة التي تكون للظرف في الأصل ، وهي الفتحة ، مع الحاجة إلى اللفظ الأخف ، فقف على هذا وتدبّره ، فما أعلم أحداً فسّر هذه الأسماء قبلنا هذا التفسير))(١١٢).

بنية التعليل المباشر القائمة على آراء النحويين والحكم الشخصي

البيان النحوي يقصد العلة ويعبر عنها مباشرة وهي علل أثبتها النحويون المتقدمون ، فيحكم المصنف عليها بالصواب والخطأ ويتبنى علة منها كما في بيان علة بناء (قطام وحذام) فالشنتمري يذكر علتين الأولى : أنهما لا ينصرفان قبل العدل وبعده فزاد ثقلهما وخرجا عن الأصل . فامتنع إعرابهما فبُنيا (وهو رأي المبرّد) . والثانية : أنّ (فعال) اطّرد بناؤها في مواضع توجب لها البناء كوقوعها موقع فعل الأمر(نزال بمعنى انزلْ) ... فلما اطّرد فيها ذلك أجري عليها هذا الحكم من المعدول على لفظها وإنْ كانت علة بنائهما مختلفة (وهذا رأي سيبويه). والشنتمري لا يقبل رأي المبرّد معلّلاً رفضه إياه بأنّه ليس كلّ ما فيه علل ثلاث يمتنع من الإعراب نحو (نسوة ضوارب) فهي معربة مع ما فيها من علل : الصفة والجمع الذي لا مثال له في الواحد والتأنيث(١١٣) .

وفي علة (جواز تقديم خبر ليس عليها) وهي ناصبه له يذكر حكمين نحويين أحدهما لسيبويه يحكم بجواز التقديم. والآخر للمبرّد يمنع تقديم ذلك معللاً ذلك بأنّها (ليس) غير متصرف. والشنتمري يرى أنّ القياس هو الأول لعلة تضمن(ليس) نفي الحال والاستقبال. فيجوز نفي الحال(ليس زيدٌ ذاهباً الآن) ونفي المستقبل(ليس عمرو مقيماً غداً) لذلك استغنى عن تصريفه (١١٤).

وقد اتبع الشنتمريّ في طريقة عرضه العلل النحوية ما يأتي من المناهج لإنتاج العلة النحوية :

منهج الاستقراء

وهو منهج يتتبع فيه الباحث استعمالات الظاهرة النحوية. ويتوصّل إلى حكمها من خلال دراسة تلك الاستعمالات ، ومن ذلك العلل المانعة من الصرف فبعد ملاحظة الاستعمال اللغوي للأسماء اتضح أنّها :

التعريف والتأنيث والعجمة ووزن الفعل والصفة والعدل والجمع والتركيب وغيرها بشرط أنْ تجتمع في الاسم علتان فصاعداً أو واحدة قوية (١١٥).

منهج القياس

أولاً . قياس الشبه

يجعل الحكم مبنيّاً على قياس بين أصل وفرع لعلاقة بينهما ، فعلة اختصاص التصغير بالأسماء هي المشابهة بين الاسم والنعت من حيث المعنى ((وذلك قولك عُبيد وغُليِّم بمنزلة قولك : عبد حقير ، وغلام صغير ، فلما كان النعت لازماً للاسم ... وكان التصغير مضارعاً للنعت لم يُتعد به الاسم كما لم يتعد بالنعت))(١١٦).

ومن قياس الشبه إعراب الفعل المضارع ، إذ الأصل في الأفعال البناء ؛ لأنّ دلالة الفعل معلومة . بخلاف الاسم الذي تتعدّد دلالاته النحوية ، فيكون معرَباً للتفريق بين معانيه المختلفة ، وقد أُعرب الفعل المضارع ((لأنّ الفعل مرفوع على الاسم الذي هو أصل ، فشبه الفرع بالأصل لارتباطه به وتعريبه عليه))(١١٧) . ووجه الشبه تعدّد المعنى في الاسم والفعل المضارع. فدلالة المضارع على زمنين : الحاضر والمستقبل(١١٨).

ومثله الشبه بين (ما) و(ليس) هي علة لإعمال (ما) فهي((تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها ليس ، فتنفي عن الخبر الاستقبال كما تنفيه ليس ، فشبّهتْ بـ((ليس)) ما دامتْ نافية للخبر ، وكان مؤخراً بعد اسمها على رتبته))(١١٩).

ثانياً . قياس الضدّ

يتجلّى القياس في نوع آخر من القياس وهو قياس الضدين مثل لام الأمر تُكسر ((تشبيهاً بباء الجر ؛ لأنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ؛ حيث كان كل منهما مختصًّا بنوع ، فهما ضدان ، والمتضادان متضارعان في كثير من المواضع ، فحمل عامل الجزم . وهو لام الأمر . على عامل الجر . وهو باء الإضافة . في التحريك بالكسر))(١٢٠).

منهج التلازم

إذا كان بين أمرين تلازم فإنّ هذه الملازمة تُجعل علة في قضية أو مسألة نحوية ، فالأمثلة اللفظية مثل (ضرب وسمع ومكث) وغيرها سُميتْ أفعالاً وهي ليست أفعالاً في الواقع ((كونها دالة على الحركات التي هي الأفعال في الحقيقة ... وذلك أنّ قولك : ضَرَبَ دالّ على ضرْب والضرب فعل ، فلما دلّ عليه المثال المشتق منه سمّوه باسمه وإنْ لم يكن ضَرَبَ اسماً للحركة التي هي الفعل ، كما أنّ الضرب اسم لها))(١٢١).

ومن علل الملازمات التلازم بين الفعل والمفعول به ، فالفعل يتعدّى إليه مباشرة ((لقوة دلالته على المفعول به ولزومه له من طريق المعنى))(١٢٢) ، لذلك تكون الأفعال على ثلاثة أقسام أفعال متعدية مباشرة مثل علم وسمع وأعطى وغيرها ، وأفعال متعدية بالواسطة مثل مرّ وبكى وغيرهما لضعف دلالتها على المفعول به ، وأفعال لازمة لعدم دلالتها على المفعول به(١٢٣).

ومن مظاهر الملازمة اختصاص بعض الحروف بالفعل مثل أنْ الناصبة للمضارع وأخواتها فهي تعمل النصب ((للزومها لها وإخراجها لها إلى معنى الاستقبال دون الحال ووقوعها معها مواقع قد تكون للأسماء))(١٢٤).

المنهج الصوتي

يستخرج الشنتمريّ العلة من النظر في طبيعة الأصوات ، فيكون التعليل صوتياً خالصاً وعلى أساسه يتكوّن الحكم النحوي ، ومن ذلك : وجوب بناء حروف العطف المكوّن من حرف واحد على الفتح ؛ لأنّها ((اختلتْ اختلالاً شديداً حيث كانت على حرف واحد ؛ فخصّتْ بأخفّ الحركات . وهي الفتحة . لئلا يُجمع عليها مع القلة والضعف أنْ تُحرّك بأثقل الحركات ، وهي الضمة والكسرة))(١٢٥).

التقاء الساكنين والتخفيف فإنّ وأخواتها بُنيتْ على الفتح التقى في آخرها ساكنان حركتْ بالفتح لخفته إذ التضعيف ثقيل في إنّ ولعلّ وكأنّ ولكنّ وكذلك الياء ثقيلة في ليت(١٢٦) مضافة إلى علة قياسية وهي الشبه بالفعل الماضي فوجب أن تختص بحركته وهي الفتحة(١٢٧) .

منهج الأنباريّ

اتبع الأنباريّ في كتابه الترتيب الموضوعي المتداول في كتب النحو كما في كتاب الجمل للزجاجيّ وكتاب اللمع في العربية لابن جنيّ وإن كان فيه بعض الاختلاف في تقديم بعض الموضوعات وتأخيرها. وهذا المنهج الترتيبيّ يتجنب فيه المؤلف تكرار الموضوعات ، ويسير الفكر النحوي عند الأنباريّ باحثاً عن العلل النحوية في هذه الموضوعات كلّها في حركة فكرية أكثر تعدّداً وتنوعاً وأعمق تحليلاً ممّا هي عليه عند الشنتمريّ ، ولكنّ المنهجية العامة واحدة وإنّ أضاف إليها الأنباري ما يجدّدها قليلاً ، فهي متولّدة من ثنائية (السؤال والجواب) الذي يقوم على افتراض سائل يقدّم في المباحث النحوية أسئلة يجيب عنها الأنباري. وهذه الثنائية تشكل الإطار المنهجي العام الذي ابتنى عليه الفكر التعليلي والتحليلي معاً. ويتسع المنهج في بناءاته الداخلية متخذاً الأبنية الفكرية الآتية :

بنية التعليل المباشر

وهي طريقة يذكر فيها الموضوع النحوي أوالفكرة أوالقاعدة ثم يكشف السبب المرتبط بما قبله مباشرة من غير افتراض سؤال معين كما في ((ونظير ((هؤلاء)) ((ما)) التي في التعجب ، فإنّها بُنيتْ لتضمنها معنى حرف التعجب))(١٢٨) .وعلة عدم التعريف بالإضافة((ومما لم يتعرّف بالإضافة ؛ لأنّ إضافته غير محضة قولهم : مررتُ برجل مثلك وشبهك ... وإنما لم يتعرّف بالإضافة ؛ لأنّها لا تخصّ شيئاً بعينه ؛ ولهذا وقعت صفة لنكرة))(١٢٩) .

بنية السؤال والجواب

يصل الأنباريّ إلى العلة النحوية بطريقة السؤال المفترض والجواب المباشر في مجموعة من المباحث النحوية كما في قوله ((فإنْ قيل : لمَ سمّي الحرف حرفاً ؟ قيل : لأنّ الحرف في اللغة هو الطرف ... فسمّي حرفاً ؛ لأنّه يأتي في طرف الكلام))(١٣٠).

وهذه البنية تمثّل قضية شرطية ، تتركّب من الشرط وهو فعل السؤال بأداة السؤال عن السبب(لماذا) وجواب الشرط وهو جواب السؤال مثل((فإنْ قيل : لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة ؟ قيل : لأنّ المبتدأ مخبر عنه ، والإخبار عمّن لا يُعرف لا فائدة فيه))(١٣١).

بنية السؤال المفترض وجواب النحويين

تتشكل هذه البنية الفكرية من سؤال مفترض وجوابه على لسان النحويين. وهي بنية تحمل دلالة مفتوحة لتعدّد الإجابات من غير نقد أو حكم عليها ، فكأنّ المؤلف يقبل بعلل النحويين كلّها. وتبقى مقبولة عند المتلقي ؛ لأنه لا يجد موقفاً منها قبولاً أو رفضاً ومن الأمثلة لهذه البنية ذات الدلالة المفتوحة تعليل التنوين((فإنْ قيل : ولماذا دخل التنوين ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك. فذهب سيبويه إلى أنّه دخل الكلام علامة للأخفّ عليهم ، والأمكن عنهم. وذهب بعض النحويين إلى أنّه دخل فرقاً بين الفعل والاسم. وذهب آخرون إلى أنّه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف))(١٣٢).

بنية السؤال المفترض وجواب النحويين وترجيح أحد الأجوبة

وهذه البنية يمكن أنْ توصف بأنّها بنية مغلقة ؛ لأنّ المؤلف ينقد الأجوبة ويرفضها إلا جواباً واحداً يعزّزه الدليل ، مثل علة ارتفاع المبتدأ ، وهي تتمثّل في الأجوبة الثلاث :

الأول : التعرية من العوامل اللفظية عند سيبويه واتباعه.

الثاني : معنى الإخبار في النفس عند بعض البصريين. وضعّفه بعض النحويين ؛ لأنّ الرفع يتغيّر إلى نصب عند دخول عامل النصب ، والمعنى (الإخبار) باقٍ. ويجب ألّا يدخل الناصب مع بقاء معنى الإخبار في النفس ، وجواز دخوله دليل فساد الرأي.

الثالث : الخبر يرفع المبتدأ وهما يترافعان وهو فاسد عند الأنباريّ (١٣٣).

واتسع المنهج عند الأنباريّ بعدّه آلية يتوسّل بها إلى كشف العلل ، فظهرتْ مجموعة من المناهج كما يأتي :

منهج الاستقراء

تجلّى في بيان علل كثيرة وشغل مساحة واسعة من البحث عن العلة النحوية ، نختار منها ما يأتي :

اختصاص التثنية في حالة الرفع بالألف والجمع المذكر السالم بالواو ((لأنّ التثنية أكثر من الجمع ؛ لأنّها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل ... بخلاف الجمع السالم ، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة ، فلما كانت التثنية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر ، والأثقل وهو الواو للأقلّ، ليعادلوا بين التثنية والجمع)) (١٣٤) وهو تعليل قائم على أساس الاستقراء لصيغ المثنى والجمع المذكر ، وبعد معرفة الصيغ الأكثر استعمالاً اختصت كل صيغة منهما بحرف في حالة الرفع لتحقيق التوازن الصوتي.

علة عدم كون فعل التعجب(أفعل به) أمراً هي استعمال في صيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع : يارجل أحسنْ بزيد! ويا رجلان أحسن بزيد! ويا رجال أحسن بزيد! و يا هند أحسن بزيد! وغيرها وفعل الأمر يختلف فيكون : أحسنا وأحسنوا وأحسني وغيرها(١٣٥).

منهج ابن كمال باشا

اتخذ ابن كمال منهجية مختلفة عمّا هي عند الأنباريّ ، فهو قد وزّع موضوعات كتابه على أساس نظرية العمل النحوي ، فكانت قد بدأت . بعد أن ذكر النحو والكلمة وأنواعها والإعراب وأنواعه . بالمرفوعات ثم المنصوبات ثم المجرورات. ثم بدأ بترتيب جديد على أساس أقسام الكلمة ، وهي : الأسماء : المبني من الأسماء ، والمعرفة والنكرة ، والمؤنث ، والمذكر ، والمثنى ...إلخ. ثم الأفعال : تعريف الفعل ، والفعل المضارع والأمر ، وأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ...إلخ. وانتهى الكتاب بالحروف. وهذا التوزيع للموضوعات على أساسين مختلفين(العمل ونوع الكلمة) جعل الموضوعات تتكرّر ، فهو يذكر . مثلاً . مع المرفوعات أخبار إنّ وأخواتها ومع المنصوبات أسماء إنّ وأخواتها ، ويذكر هذه الحروف المشبهة بالفعل مرة ثانية مع الحروف.

بنية التعليل المباشر لحكم مثبت

قال المصنف : ((الإعراب : هو السبب القريب غير التام لاختلاف آخر المعرب ، وهو الحركات أو ما يقوم مقامها. ... العامل سبب للمعاني المعتورة ، والمعاني المعتورة سبب للحركات))(١٣٦).

ولام الاستغاثة مفتوحة ، كما في يالَله للمسلمين((وفتحت للفرق بين المدعوّ والمدعوّ إليه ، ولقيام المنادى المنادى مقام المضمر وهو كاف أدعوك))(١٣٧) تقع الحال جملة خبرية ((لأنّ الإنشائية لا تقع حالاً ، ولا خبراً ، ولا صفة ، و لا صلة))(١٣٨).

ومن ذلك ما ذكره من تعليل سيبويه والمبرد في سياق تعليلي مباشر بلفظ (ذلك) في بيانه إعراب المستثنى((يكون المستثنى فيه مجروراً وهو ما استثنى بحاشى وغير وسوى وسواء ، وذلك أنّ حاشى حرف جر عند سيبويه وعند المبرد فعل ؛ فلذلك جوز النصب به))(١٣٩).

التعليل المباشر لحكم منفي

لا تبنى الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) للمجهول((امتنع بناء الأفعال الناقصة للمفعول ؛ لأنّها تستلزم حذف معموليها أو أحدهما فلا يفيد))(١٤٠).

وقال ابن باشا:((لا يجوز تقديم خبرها – إنّ – على اسمها لضعفها في العمل))(١٤١).

وعن اسم الفاعل قال : ((لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي لفقدان المشابهة معنى))(١٤٢). يقصد المشابهة مع الفعل المضارع . فمن حيث الدلالة الزمنية على الماضي تجعله يختلف عن الفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

وفي معرض حديثة عن الجمل الإنشائية يذكر أنها ((لا تقع صفة ولا صلة ولا خبراً ولا حالاً ؛ لأنّ الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها ، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه))(١٤٣).

البنية الشرطية

تبدأ بشرط عند تحققه يتحقق الحكم ، وهذا الشرط المتحقق يمثل علة للحكم الناشئ عنه ، وسبباً له((إنْ قدّم خبرهما . (ما ولا) من أخوات ليس . على اسمهما ، أو فصل بين ما ولا وبين اسمهما بأنْ أو انتقض النفي بإلا ، أو عطف على خبرهما ببل ولكن يبطل عملهما))(١٤٤).

فهذه الشروط أو أحدها : تكون علة لبطلان عمل ما ولا عمل ليس. فيقال ما لا تعمل في (ما حاضر محمد) لتقديم خبرها (حاضر) على اسمها (محمد). فهذا التقديم علة لإيجاد حكم عدم العمل. وهكذا الشروط الأُخر كلّ منها يكون علة للحكم نفسه(١٤٥).

منهج البركويّ

يتبنّى البركويّ منهجية ذات أساس واحد (نظرية العمل) كونها فيما يبدو تناسب عنوان كتابه إذ اتضح فيما سبق أنّ أسرار النحو تعني(نظرية العمل) في رؤية البركويّ. فكان ترتيب موضوعاته بحسب هذه

النظرية بدأً بباب العامل ويشمل (الفعل والاسم والحرف) ثم باب المعمول ويشمل (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات) ثم باب الإعراب(العمل). وهذا المنهج على الرغم من موافقته للعنوان إلّا إنّه يُوقع البحث النحوي في إشكالية تكرار الموضوعات وتشتيب الموضوعات النحوية في أبواب متفرقة.

يحتاج منهج البركويّ في متابعة العلل النحوية إلى قراءة دقيقة ؛ لأنّ طريقته في بيان ذلك خفية محوجة إلى تأمل وتدبّر. لذلك استقرأنا كتابه ، واتضح أنّ منهجه التفصيلي في بيان العلة النحوية اتخذ الأبنية التعليلية الآتية :

بنية التعليل المباشر لحكم مثبت

هي قضية خبرية تمثل حكماً ثابتاً والعلة مضمرة. فيكون فيها المبتدأ (الموضوع) الحكم النحوي ، والخبر(المحمول) هو العلة كما في قوله((رافع المبتدأ والخبر ، هو التجريد عن العوامل اللفظية لأجل الاسناد ؛ نحو : زيدٌ قائمٌ))(١٤٦)، ويمكن إعادة تشكيل هذه البنية على شكل تعليل واضح على النحو الآتي : علة رفع المبتدأ والخبر لتجرّدهما عن العوامل اللفظية. السبب وراء علامات الإعراب في الأسماء هو((توارد المعاني المختلفة عليها ، فإنّها أمور خفية ، تستدعي علائم ظاهرة ؛ لتُعْرفَ))(١٤٧). والعلامات دالّة على تلك المعاني النحوية ؛ فوضع العلامات علتها معرفة تلك المعاني.

علة المصطلح

إنّ وأخواتها((تسمّى حروفاً مشبهةً بالفعل ؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، وفتح أواخرها ، ووجود معنى الفعل في كلّ منها : (إنّ) و(أنّ) للتحقيق ، و(كأنّ) للتشبيه ، و(لكنّ) للإستدراك ، و(ليت) للتمني ، و(لعلّ) للترجي))(١٤٨).

فتح همزة (أنّ) بعد (لولا) علتها ((لأنّه مبتدأ. نحو : لولا أنّك ذاهب .. لكان كذا ؛ أي : لولا ذهابك موجودٌ. وبعد (ما) المصدرية التوقيتية ؛ لأنّه فاعل لاختصاص (ما) المصدرية بالفعل ؛ نحو : اجلس ما أنّ زيداً قائم ؛ أي : ما ثبت أنّ زيداً قائم ، بمعنى : مدة ثبوت قيام زيد))(١٤٩) وهما من مواضع فتح همزة (أنّ) حين تقع فاعلاً أو مبتدأً.

بنية التعليل المباشرلحكم منفي والعلة المستثناة

يأتي الحكم النحوي الكلي منفياً ثم يقع فيه استثناء وهذا الاستثناء يشكل علة الحكم النحوي كما في الحكم الذي يرى أنّه((لا يجوز تقديمه – خبر إنّ– على اسمه إلّا أنْ يكون ظرفاً ، نحو : إنّ في الدار رجلاً))(١٥٠) فالحكم العام منفي وعليه خبرإنّ لا يتقدّم على اسمها . والاستثناء يقرّر حكماً جديداً وهو جواز تقديمه ، وعلة هذا الحكم الجديد هي كون الخبر ظرفاً.

ومنه علة جواز البدل بالاسم الظاهر من الضمير ، فالحكم العام هو ((لا يُبدل الظاهر من المضمر بدل الكلّ إلّا من الغائب ، نحو : ضربته زيداً))(١٥١). والحكم المستثنى هو جواز ابدال الاسم الظاهر (زيداً) من الضمير المتصل(الهاء) وعلة جواز الحكم هي كون الضمير للغائب.

بنية التعليل الشرطي المثبت

وهي قضية شرطية مثبتة ، تتحقق القضية الثانية لوجود القضية الأولى. مثل علة حذف المخصوص بالمدح هي العلم به((وقد يُحذف المخصوص إذا عُلم ؛ نحو قوله تعالى :﴿نِعمَ العبْدُ﴾))(١٥٢) .

ومن علل الاحكام النحوية المبيّنة على شكل الشرط المثبت ، وجوب تقديم الحال على صاحبها في قوله ((لو كان صاحبها نكرة مخصصة وجب تقديم الحال علها ، نحو : جاءني راكباً رجلٌ))(١٥٣).

وحكم الاسم غير المنصرف هو الانصراف عند الإضافة أو التعريف((كلّ اسم لا ينصرف إذا أُضيف ، أو دخله لام التعريف انصرف نحو : مررتُ بالأحمرِ وأحمرِنا))(١٥٤).

بنية التعليل الشرطيّ المنفي

تُدرك العلة من فهم الخطاب وتحليله إلى مكوناته ، فهو مكوّن من قضية شرطية منفية ينتج عنها قضية منفية أخرى ، فعلة عدم عمل (لا) هو عدم توفر أحد شروطها ((وشرط عملهما : ألّا يُفصل بينهما وبين اسميهما بـ(إنْ) ولا بخبرهما ... في (لا)... كون اسمهما . يقصد (ما) و(لا) . نكرة ؛ نحو : ما زيدٌ قائماً ولا رجل حاضراً. وإنْ لم يوجد أحد هذه الشروط .. لم تعملا) (١٥٥).

عدم تحقّق الشرط سبب لعدم تحقّق المشروط ، ففعل الأمر عند البصريين لم يعرب(عدم الإعراب) ولزم البناء لفقدانه المشابهة للاسم بعد حذف لام الأمر منه((فإنّه لمّا حُذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابهاً للاسم ، فأُعرب ، وعمل فيه .. خرج عن المشابهة ، فعاد إلى أصله وهو البناء))(١٥٦).

الخاتمة

من خلال هذين المبحثين وجد الباحث جملة من النتائج ، منها :

١- لم يكن مفهوم العلة النحوية مرادفاً لمفهوم الأسرار النحوية عند جميع المصنفين ، فهي – العلة النحوية – عند الاعلم الشنتمري مرادفة للأسرار . أما عند ابن كمال باشا والبركوي ، فالعلة النحوية هي نظرية العمل النحوي .

٢- إن الاختلاف في المراد من مفهوم العلة بين الكتب التي كانت محل البحث قاد إلى الاختلاف في المنهج المتبع في بيان العلة .

٣- لم يلتزم الشنتمري بما قطعه على نفسه في تناول المخترع الذي اخترعه هو . بل ذكر بعضاً من العلل ليست بمخترعة منه .

٤- تجاوز الانباري عنوان كتابه ليذكر الكثير من الموارد التي لا أسرار فيها ؛ كالتعريفات ونحوها .

٥- ذكر ابن كمال باشا الكثير من الموضوعات النحوية التي لم يوضح عللاً لها ، كتعريف النحو والكلمة والاسم والفعل ونحو ذلك .

Abstract

The matter of grammatical cause and the mysteries of Arab grammar were given considerable spectrum of Linguistic thoughe by Arab so that Arab Linguistics used to explore and discover these mysteries which are meant by some of them by non-genralized and strict of hidden and discrepancy matters while others elected the secrete concept of the causes' semantic , while other preferred to state the word (secrete) as a evidenced for the linguistic argument . Other preferred the word of (Mysteries) to evidence for the objective , verb and the adjective which are meant for him the grammar .

Thinkers put special curricula for them to show these mysteries but this curricula and that election and preferences never been free from the defects pertaining the result of the research (The Grammatical cause in the books of grammatical mysteries , a study in the concept and curricula) we mentioned some of which .

الهوامش

١- كتاب العين :٢/ ٢٣٦-٢٣٧ (سرر) .

٢- الصحاح : ٢/ ٦٨١ (سرر) .

٣- لسان العرب : ٤/٣٥٦ -٣٥٩ (سرر) .

٤- نتائج الفكر في النحو :٢٦ .

٥- الايضاح في علل النحو : ٤٠ .

٦- المصدر نفسه : ٣٨ .

٧- المخترع في إذاعة سرائر النحو : ٥ .

٨- كتاب اسرار العربية : ٢٧ المقدمة .

٩- المصدر نفسه :٤٥ مقدمة المحقق .

١٠- اظهار الاسرار في النحو :٤٥ .

١١- المخترع في اذاعة اسرار النحو : ٥ .

١٢ – ينظر : المصدر نفسه :٥٢ .

١٣- ينظر : المصدر نفسه :٣ .

١٤- المصدر نفسه :٤٢ .

١٥- ينظر : المصدر نفسه :٧٣-٧٤ .

١٦- المصدر نفسه : ٨٥ .

١٧- المصدر نفسه :٨٦ .

١٨- ينظر : المصدر نفسه :٩٢ .

١٩- ينظر : المصدر نفسه :٩٦ .

٢٠ - ينظر : المصدر نفسه :٩٧ .

٢١- ينظر : المصدر نفسه :٩٨ .

٢٢- ينظر : المصدر نفسه :١٠٦ .

٢٣- ينظر : المصدر نفسه :١١١ .

٢٤- ينظر : المصدر نفسه :١١٣ .

٢٥- ينظر : المصدر نفسه :.١١٤

٢٦- ينظر : المصدر نفسه :١٤ .

٢٧- ينظر : المصدر نفسه :٥٧ .

٢٨ - ينظر : المصدر نفسه :٧٠ .

٢٩ - المصدر نفسه :٨١ .

٣٠ - المصدر نفسه :٩٠ .

٣١ - المصدر نفسه :١٠٣ .

٣٢- ينظر : المصدر نفسه :٥٧ .

٣٣- ينظر : المصدر نفسه :٦٦ .

٣٤ - ينظر : المصدر نفسه :٩١ .

٣٥ - المصدر نفسه :٧٦ .

٣٦ - المصدر نفسه :٩٨ .

٣٧ - المصدر نفسه :٩٨ .

٣٨ – ينظر : كتاب اسرار العربية :٢٩ .

٣٩– ينظر : المصدر نفسه :٣٥ .

٤٠ – ينظر : المصدر نفسه :٣٥ .

٤١– ينظر : المصدر نفسه :٤٠ –٤١ .

٤٢– ينظر : المصدر نفسه :٥٥ .

٤٣– المصدر نفسه :٥٧ .

٤٤– المصدر نفسه :٧٦ .

٤٥ – المصدر نفسه :١٦٦ .

٤٦– ينظر : المصدر نفسه :٣٢٦ .

٤٧– ينظر : المصدر نفسه :١٧١–١٧٢ .

٤٨– المصدر نفسه :٢٨ .

٤٩– ينظر : المصدر نفسه :١٠٢ .

٥٠– ينظر : المصدر نفسه :١٣٠ .

٥١– ينظر : المصدر نفسه :١٩٣ .

٥٢– ينظر : المصدر نفسه :١٩٩ .

٥٣– المصدر نفسه :١٣٨ .

٥٤– ينظر : المصدر نفسه :١٣٨ .

٥٥– المصدر نفسه :١٥١ .

٥٦– المصدر نفسه :١٦٨ .

٥٧– المصدر نفسه :١٨٦ .

٥٨– ينظر : المصدر نفسه :٤٤ .

٥٩- ينظر : المصدر نفسه :١٦٦ .

٦٠- المصدر نفسه :٢٨ .

٦١ – ينظر : المصدر نفسه :٢٨ .

٦٢- ينظر : المصدر نفسه :٨٧ .

٦٣- ينظر : المصدر نفسه :٢٢٠ .

٦٤ – ينظر : المصدر نفسه :٨٢ .

٦٥ – ينظر : المصدر نفسه :١١٠ .

٦٦- ينظر : المصدر نفسه :١٥٥ .

٦٧ – ينظر : المصدر نفسه :٢٨ .

٦٨- ينظر : المصدر نفسه :٨٢-٨٣ .

٦٩- ينظر : المصدر نفسه :٢٥٠ .

٧٠- ينظر : المصدر نفسه :٢٥٣ .

٧١- ينظر : المصدر نفسه :٢٣٦-٢٣٧ .

٧٢- ينظر : المصدر نفسه :٢٦٩ .

٧٣- ينظر : المصدر نفسه :٢٦٠ .

٧٤- ينظر : المصدر نفسه :٢٥٧ .

٧٥- كتاب اسرار العربية :٣٥ .

٧٦- المصدر نفسه :١٢٢ .

٧٧- المصدر نفسه :١٠٦ .

٧٨ – المصدر نفسه : ١٢٦ .

٧٩ – المصدر نفسه :١٤٣ .

٨٠ – اسرار النحو :٢٧٠ .

٨١– ينظر : المصدر نفسه :٢٥١ .

٨٢– ينظر : المصدر نفسه :٩٢ .

٨٣– ينظر : المصدر نفسه :١٠٢ .

٨٤– المصدر نفسه : ٩٨ .

٨٥– ينظر : المصدر نفسه :١١٤ .

٨٦– ينظر : المصدر نفسه :١٣٢ .

٨٧– ينظر : المصدر نفسه :٧٧ .

٨٨– ينظر : المصدر نفسه :٨٠–٨١ .

٨٩– ينظر : المصدر نفسه :٩٣ .

٩٠– ينظر : المصدر نفسه :٨٣–٩٣ .

٩١– ينظر : المصدر نفسه :١٤٣ .

٩٢– المصدر نفسه :١٥٨ .

٩٣– المصدر نفسه :١٦٩ .

٩٤– ينظر : المصدر نفسه :١٦٦ .

٩٥– ينظر : المصدر نفسه :١٦٩ .

٩٦– ينظر : المصدر نفسه :١٦٩–١٧٠ .

٩٧– ينظر : المصدر نفسه :٢٠٦–٢٠٧ .

٩٨– ينظر : المصدر نفسه :٢٧٧ .

٩٩– المصدر نفسه :٢٩٤ .

١٠٠ – ينظر : المصدر نفسه :٢٩٥ .

١٠١ – ينظر : المصدر نفسه :٧٥ .

١٠٢– المخترع في إذاعة اسرار النحو :٧٦ .

١٠٣ – ينظر : المصدر نفسه :٥٩ .

١٠٤ – ينظر : المصدر نفسه :٧٦ .

١٠٥– المصدر نفسه :٥٠ .

١٠٦ – المصدر نفسه :٥١ .

١٠٧ – ينظر : المصدر نفسه :٥١ .

١٠٨– المصدر نفسه : ٩ .

١٠٩– المصدر نفسه :٣٨ .

١١٠ – المصدر نفسه :١١١ .

١١١– المصدر نفسه :١٨ .

١١٢ – المصدر نفسه :٤٢ .

١١٣ – ينظر : المصدر نفسه :٤٦ .

١١٤– ينظر : المصدر نفسه :١١٥ –١١٦ .

١١٥ – ينظر : المصدر نفسه :١٤ .

١١٦– المصدر نفسه :٥٧ .

١١٧ – المصدر نفسه :١٠٦ .

١١٨– ينظر : المصدر نفسه :١١١ .

١١٩– المصدر نفسه :١٢١ .

١٢٠ – المصدر نفسه :١٣١ .

١٢١ – المصدر نفسه :٨٦ .

١٢٢- المصدر نفسه :٩٢ .

١٢٣ – ينظر : المصدر نفسه :٩٢ .

١٢٤ – المصدر نفسه :١٢٣ .

١٢٥ – المصدر نفسه :١٣٠ .

١٢٦- ينظر : المصدر نفسه :١٢٩ .

١٢٧ – ينظر : المصدر نفسه :١٣٠ .

١٢٨ – كتاب اسرار العربية :٥٢ .

١٢٩ – المصدر نفسه :٢٥٢ .

١٣٠- المصدر نفسه : ١٣٠ .

١٣١ – المصدر نفسه :٨٠ .

١٣٢ – المصدر نفسه :٥٣ –٥٤ .

١٣٣- ينظر : المصدر نفسه :٧٩ .

١٣٤ – المصدر نفسه :٦٥ .

١٣٥ – ينظر : المصدر نفسه :١٣٥ .

١٣٦ – اسرار النحو :٧٧ .

١٣٧- المصدر نفسه :١٢ .

١٣٨ – المصدر نفسه :١٣٩ .

١٣٩ – المصدر نفسه :١٤٥ .

١٤٠ – المصدر نفسه :١٠١ .

١٤١ – المصدر نفسه :١١٥ .

١٤٢ – المصدر نفسه :٣٢١ .

١٤٣ – المصدر نفسه :١٦٤ .

١٤٤– المصدر نفسه :١٥١ .

١٤٥ – ينظر : المصدر نفسه :٣١٢ .

١٤٦ – المصدر نفسه :٨٤ .

١٤٧ – المصدر نفسه :٥٠ .

١٤٨ – المصدر نفسه :٥٩–٦٠ .

١٤٩ – المصدر نفسه :٦٢ .

١٥٠ – المصدر نفسه :١٠٢ .

١٥١ – المصدر نفسه :١٢٠ .

١٥٢ – المصدر نفسه :٧٠ .وينظر: سورة ص /٤٤ .

١٥٣ – المصدر نفسه :١٠٦ .

١٥٤ – المصدر نفسه :١٢٧ .

١٥٥– المصدر نفسه :٦٦ .

١٥٦ – المصدر نفسه :٨٧ .

المصادر والمراجع

– أسرار النحو شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ) ، تحقيق: د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر ،ط١، ١٤٢٢هـ –٢٠٠٢م .

– إظهار الأسرار في النحو – زين الدين محمد بن بير علي بن اسكندر البركويّ الرومي الحنفي (٩٢٩–٩٨١هـ) ، عني به : أنور بن ابي بكر الداغستاني ، دار المنهاج ،ط١ ،جدة – السعودية، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.

– الايضاح في علل النحو ، ابو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣ ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ –١٩٧٩ م .

– الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ،اسماعيل بن حماد الجوهري ،تحقيق :احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٠ م .

– كتاب أسرار العربية أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(٥١٣–٥٧٧هـ)، تحقيق :محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق ، د.ت.

– كتاب العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي (١٠٠هـ –١٧٥ هـ) ،تحقيق د.عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ،ط١، بيروت – لبنان ،١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

– لسان العرب ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت . د.ت .

– المخترع في إذاعة سرائر النحو– أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (٤١٠ –٤٧٦هـ) . تحقيق: أ.د. حسن بن محمود هنداوي ، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ، ط١، الرياض – السعودية ،١٤٢٧هـ –٢٠٠٧ م .

– نتائج الفكر في النحو ، ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتاب العلمية ،ط١ ، بيروت – لبنان ،١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .